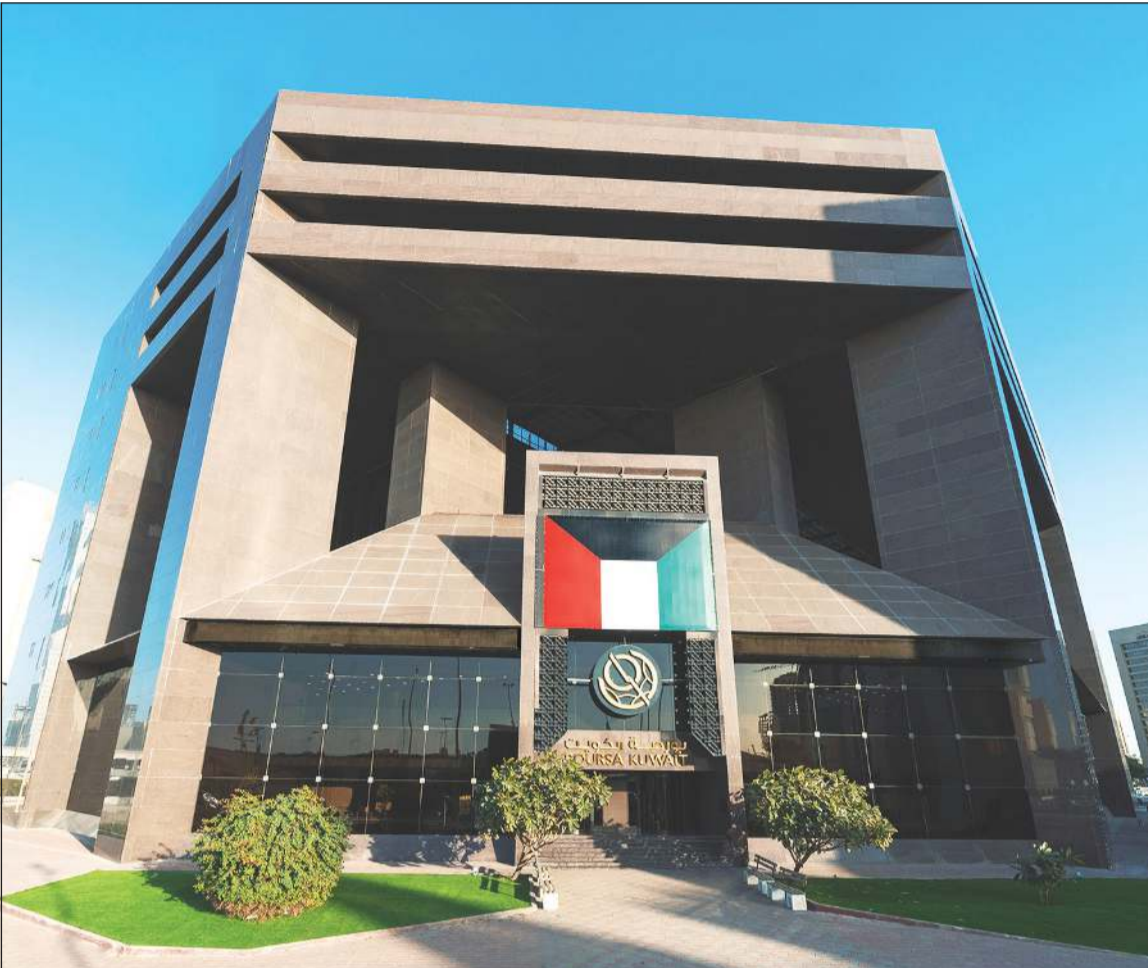
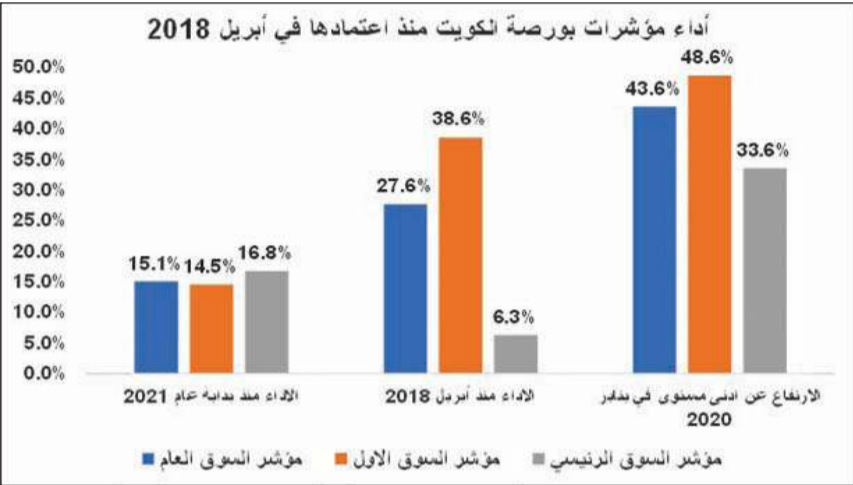




منذ بداية العام الحالي بمتوسط بلغ 52 مليون دينار بالجلسة الواحدة.. ومرتفعاً بنسبة 17% عن معدلات 2020 البالغة 44 مليوناً

«البورصة» تُسجل أعلى معدلات سيولة يومية منذ الأزمة المالية

■ سيولة «بورصة الكويت» شهدت ارتفاعات تدريجية منذ تقسيم السوق مطلع أبريل 2018
■ السوق الرئيسي بدأ في التعافي خلال عام 2021.. وأسهمه جذبت المستثمرين بفرص جيدة
■ مخاوف المستثمرين خلال «كورونا» انحسرت مع تقبل الأوضاع التشغيلية الصعبة للشركات



المحلل المالي

في دراسة لمسار بورصة الكويت بإدائها وسولتها منذ تقسيم السوق مطلع أبريل 2018 حتى 16 يناير 2021، حيث تم تقسيم سوق الأسهم إلى السوق الأول والسوق الرئيسي على أساس معايير السيولة والقيمة الرأسمالية السوقية للأسهم، ليضم السوق الأول الأسهم التي تتميز بالقيمة السوقية والسيولة المرتفعة، فيما يضم السوق الرئيسي الأسهم التي لديها قيمة سوقية أو سيولة متوسطة. ويتبين من هذه الدراسة، أن معدلات السيولة في بورصة الكويت بدأت بالارتفاع تدريجياً، خاصة بالسوق الأول والرئيسي، وذلك نتيجة عوامل عديدة منها سلوك المستثمرين الإيجابي تجاه الإصلاحات الهيكلية في البورصة، والعودة التدريجية لثقة المستثمرين والنتائج المالية الجيدة للشركات المدرجة، باستثناء التداخات السلبية لازمة كورونا على الاقتصاد وازدياد المخاطر الاستثمارية.

السيولة اليومية

ووفقاً لرصد لـ «الأنباء» لمعدلات السيولة اليومية في بورصة الكويت، يتبين أنه خلال عام 2019 ارتفع المعدل اليومي للسيولة بنسبة 75% ليسجل 32 مليون دينار، وذلك بإقارته مع معدل سيولة بلغ 18 مليون دينار خلال عام 2018 (بالفترة بين شهر أبريل وهو بداية العمل بالتقسيم الجديد للسوق وحتى شهر ديسمبر من نفس العام). وليرتفع بعدها المعدل اليومي بنسبة 39% خلال عام 2020 ليسجل 44 مليون دينار، ومن بعدها بنسبة 17% ليسجل منذ بداية العام الحالي معدل يومي للسيولة قدره 52 مليون دينار، وهو الأعلى منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 و2009.

أداء إيجابي

ويأتي هذا الارتفاع بمعدلات السيولة اليومية في بورصة الكويت، بالتزامن مع ارتفاع ملحوظ في مؤشرات البورصة منذ عام 2018، وهو ما يعتبر الجيد مع السيولة المرتفعة مع استثناء فترة أزمة كورونا، حيث سيطر بعض الهلع على المستثمرين وانحسر الخوف بعدد من بداية ووضوح الرؤية الاستثمارية وتقبل

مستواه في عام 2020 عند 37 مليون دينار، بينما ارتفع مؤشر السوق الأول ذو العائد السعري في أبريل 2018 بنسبة 39% أي ما يعادل معدل ارتفاع سنوي للمؤشر بنسبته 12%. وقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 49% عن أدنى مستوى سجله في أبريل 2020 بسبب أزمة كورونا ولا يزال منخفضاً بنسبة 3% عن أعلى إغلاق سجله في 19 يناير 2020 وأداؤه الأفضل بين المؤشرات نتيجة تركيز الأسهم القيادية فيه واستفادة ناشئ على المؤشرات العالمي خلال الفترة ذاتها 27,75 مليار دينار. ومن خلال تحليل مفصل لمسار سيولة السوق الأول منذ أبريل 2018 يتبين أن حصته السنوية ارتفعت تدريجياً من 78% في 2018 إلى 84% من إجمالي البورصة ليعكس مساره منذ بداية عام 2021 وتخفض تداولاته وبالتالي حصته إلى 63% لصالح أسهم السوق الرئيسي الذي تحسنت سيولته بشكل ملحوظ في 2021. وقد بلغ المعدل اليومي للسيولة لأسهم السوق الأول منذ أبريل 2018 إلى اليوم 27,5 مليون دينار بعد أن سجل أعلى

وجنبها للاستثمارات الخارجية والمحلية، أما السوق الرئيسي وبعد بداية ضعيفة في أبريل 2018 من حيث الأداء والسيولة استمرت حتى عام 2020، بدأ في عام 2021 بالتعافي وبدأت أسهمه تجذب المستثمرين إليها بفرص استثمارية جيدة مما ساهم من استحوذ على حصة جيدة من سيولة البورصة بلغت منذ بداية السنة الحالية 37% بعد أن كانت حصته 16% في عام 2020 و19% في عام 2019 بنسبة 33,6% عن أدنى مستوى سجله في أبريل 2020 بسبب أزمة كورونا وهو حالياً عند أعلى مستوياته منذ اعتماده.

منذ أدنى مستوى سجله في أبريل 2020 بسبب أزمة كورونا، وأصبح قريب جداً من أعلى إغلاق سجله في يناير 2020.

السوق الأول

وبالنسبة لسيولة السوق الأول، فممن الملاحظ أنه نال الحصة الكبرى من تداولات البورصة الكويتية منذ التسوية في أبريل 2018 وحتى اليوم وبنسبة 78% من السيولة أي ما يعادل قيمة متداولة على أسهمه قدرها 21,6 مليار دينار، وذلك من إجمالي قيمة متداولة في البورصة الكويتية بلغت

الوضع التشغيلية الصعبة لمعظم الشركات. علاوة على النجاح في طرح القابضات الفعالة واستخدامها في محاربة الفيروس وتدابيرته الاقتصادية، وإذا نظرنا إلى المعدل اليومي لسيولة البورصة منذ أبريل 2018 وحتى مطلع العام الحالي، فالتأثر منسيطة عند مستوى 35 مليون دينار. بينما ارتفع مؤشر السوق العام ذو العائد السعري منذ أبريل 2018 بنسبة 28، أي ما يعادل ارتفاع سنوي للمؤشر بنسبته 8,6%، وقد ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 43,6%

تكلفة الطاقة من الألواح الشمسية انخفضت 4% إلى 38 دولاراً لكل ميغاواط / ساعة

«بلومبيرغ»: محطات الطاقة المتجددة أصبحت أرخص من نظيرتها العاملة بالوقود الأحفوري



محمود عيسى

العالم هذا العام مقارنة مع عام 2020 حسب BNEF. وستؤدي التكلفة المرتفعة للصلب إلى زيادة أسعار توربينات الرياح بنسبة تصل إلى 17% هذا العام. ورغم ذلك، فإن الاتجاه العام لأسعار الطاقة المتجددة يجعلها قادرة على المنافسة بشكل متزايد مع الوقود الأحفوري، لاسيما أن تكلفة الطاقة من الألواح الشمسية التي تتعقب اتجاهات الشمس انخفضت بنسبة 4% عما كانت عليه في النصف الثاني من عام 2020 إلى 38 دولاراً لكل ميغاواط/ساعة. وجدت BNEF أن أرخص مشاريع الطاقة الشمسية في تشيلي والهند والإمارات العربية المتحدة والصين والبرازيل وإسبانيا قد تنتج طاقة بسعر يقل عن 22 دولاراً للميغاواط/ساعة. وقد ظلت أسعار صناعة طاقة الرياح المعتمدة على الفولاذ ثابتة حتى هذا الوقت من العام الحالي مقارنة بالنصف الثاني من عام 2020 في ظل ثبات التكلفة القياسية العالمية حسب تقديرات BNEF لتكاليف مزارع الرياح على الأرض عند 41 دولاراً للميغاواط/ساعة. وقد ساعد إنتاج التوربينات الضخمة والأكثر قوة والتي سجلت ارتفاعاً بلغ في المتوسط 10% مقارنة بالعام الماضي على تعويض جزئي لارتفاع تكاليف المواد الخام لهذه الصناعة. وختمت ميد بالقول أنه في دول مثل الصين والهند وألمانيا، أصبح بناء مزرعة شمسية جديدة على نطاق واسع أرخص الآن من تشغيل محطة تعمل بالفحم أو الغاز، وبالمثل، فإن إنشاء مزرعة رياح جديدة في دول كالبرازيل والمملكة المتحدة وبولندا والمغرب سيكون أرخص من تشغيل مصنع قائم للوقود الأحفوري.

طرح مناقصة منفصلة لكل مشروع على حدة قريباً

«صندوق المشروعات» يتخذ أولى الخطوات للتصميم والإشراف على «سوق الصغارين» و«العارضية الحرفي»

طارق عرابي

تاكيدا لما نشرته «الأنباء» أمس ضمن الاستراتيجيات الجديدة للسنوات المقبلة للصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قام الصندوق وضمن جهوده الطموحة لزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي بالكشف عن نيته لطرح مناقشتين لدراسة وتصميم وتنفيذ المجمع الحرفي في كل من سوق الصغارين والشيوخ الصناعية والعارضية الصناعية. وعلمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة أن «الصندوق الوطني» تقدم طلب إلى الجهاز المركزي للمناقصات العامة لطرح المناقصتين في أقرب وقت إلا أن «جهاز المناقصات» طلب من الصندوق تزويده ببعض الأوراق والمستندات التي تمت على المناقصة تمهيداً لطرحها في أقرب وقت. ومن المخطط أن يقوم الصندوق بتخصيص تلك الأسواق إلى المبادرين بعد

في الاقتصاد المحلي، وذلك عن طريق تطوير المدن والأراضي الخاصة بمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلق المزيد من فرص العمل المنتجة للكويتيين في القطاع الخاص. ويتوقع أن يمتد سوق الصغارين المزمع تنفيذه على أرض تبلغ مساحتها 150 ألف متر مربع، سيتم تقسيمها بحجم تضم نحو 183 وحدة تتميز بإمكانية دمج أكثر من وحدة وفق طبيعة نشاط كل مبادر. وكانت إدارة الشؤون الهندسية بالصندوق قد قامت بوضع المعايير المطلوبة حول تصميم وتنفيذ مجمع حرفي (سوق الصغارين) في منطقة الشيوخ الصناعية، ودراسة أخرى لتنفيذ وتصميم مجمع صناعي في منطقة العارضية الصناعية، وذلك في إطار إستراتيجيتها التي ترمي إلى تهيئة البيئة المناسبة للمبادرين للعمل في مناطق حرفية وصناعية متكاملة وإيجاد فرص رزمية. وقد نجح الصندوق



مع الجهات المعنية. ووفقاً لاستراتيجية الصندوق الوطني للمشروع فإن مشروع دراسة وتصميم وتنفيذ المجمعات الحرفية والصناعية ستكون تحت إشراف مدير إدارة الشؤون المطلوبة تمهيداً لطرح السوقين أمام المبادرين. ويهدف الصندوق من خلال المناقصتين إلى زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

«ميد»: أسعار السلع الأساسية سجلت ارتفاعات حادة نتيجة تعطل سلاسل التوريد بسبب الوباء

التضخم خطر يهدد شركات المنطقة بعد التعافي من «كورونا»

محمود عيسى

يرى الكثيرون أن العودة المفاجئة للتضخم تشكل مخاطرة كبيرة على الشركات في المنطقة، لاسيما في أعقاب التأثير المدمر لانتشار فيروس كورونا على الاقتصادات على الأشهر الثمانية عشر الماضية، حيث بات من السذاجة بمكان المناادة بحد مسيرة التعافي الاقتصادي. ولكن ما إن بدأ الاقتصاد العالمي خطواته ببطء نحو الانتعاش حتى ثارت المخاوف من أن يؤدي ارتفاع الطلب إلى عودة التضخم

الارتفاع ما قد يعرض العديد من الشركات والمخدرات للخطر. قد تناولت مجلة ميد الموضوع في تحليل بقلم رئيس تحريرها ريتشارد توميسون الذي قال إن أسعار السلع الأساسية سجلت ارتفاعات حادة طيلة الأشهر الستة الماضية، حيث فاق الطلب المتزايد على المواد قدرة سلاسل التوريد التي تعطلت بشدة بسبب الوباء. وفي الاتجاه ذاته تضاعف سعر برميل النفط خام برنت ثلاث مرات مرتفعاً من 17 دولاراً للبرميل في 20 أبريل 2020 إلى حوالي 51 دولاراً للبرميل في نهاية العام

أيضاً، حيث أدى إلى ارتفاع أسعار الأصول والإنفاق الاستهلاكي. ويعتقد المحلل بأن البنوك المركزية ترصد هذه التطورات، وأنها إذا ما استشعرت مخاطر من استمرار ارتفاع مستويات التضخم، فإنها لا تتوانى عن التدخل ورفع أسعار الفائدة للحد من العروض التقدي، واعتبر المحلل أن العودة المفاجئة للتضخم تنطوي على مخاطر كبيرة للشركات في المنطقة، حيث ستكون المشاريع المخطط لها والمتعاقد عليها مينية على افتراضات أسعار معينة تكون أكثر تكلفة بكثير وقت التسليم.

ذاته، ولإيصال مسيرة الصعود في منتصف عام 2021، ليتجاوز بشكل مريح عتبة 70 دولاراً للبرميل. كما شهدت سلع أخرى مثل الغاز الطبيعي وخام الحديد والألمنيوم والنحاس مسارات مماثلة. وأضاف المحلل أن غياب أو نقص الاستثمارات في الطاقة الإنتاجية خلال العام الماضي مصحوباً بالانتعاش الاقتصادي في الصين والذي تجاوز الحدود المتوقعة، يشكلان الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار السلع الأساسية. لكن ارتفاع السيولة نتيجة إجراءات التحفيز الاقتصادي والتيسير النقدي عامل رئيسي